Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

قياس وتحليل العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري للمدة (1995 -2023)

Measuring and analyzing the relationship between twin deficits and inflation in Economy of Algerian for the period (1995-2023)

أ.م. د سعدون حسين فرحان العنزي

Prof. Dr Saadoun Hussein Farhan Al-Anzi

دينا بسام حازم محمد علي العبادي

Dina Bassam Hazem Mohammed Ali Al-Abadi

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العراق

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61626

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة (1995-2023)، من خلال بيان طبيعة تأثير كل من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في معدلات التضخم، مع الاستناد إلى الإطارين النظري والتطبيقي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بعد التحقق من استقراريه السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF) ، واختبار التكامل المشترك(Bounds Test) .

وأظهرت النتائج وجود مشكلة العجز التوأمي من خلال وجود العلاقة السببية بين الحساب الجاري وعجز الموازنة، كما توصل البحث على ان العجز التوأمي يتسبب في تعميق مشكلة التضخم من خلال رفع معدلاته ، وقد وضعت مقترحات تتلائم مع النتائج التي توصل اليها البحث.

الكلمات المفتاحية: العجز التوأمي، التضخم، عجز الموازنة العامة، الحساب الجاري، الجزائر، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aimed to analyze the relationship between the twin deficit and inflation in the Algerian economy during the study period by examining the impact of both the budget deficit and the current account deficit on inflation. The study adopted a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and an econometric approach for the empirical analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The stationarity of the variables was verified through the Augmented Dickey–Fuller (ADF) test, followed by the Bounds Test to examine the existence of a long-run equilibrium relationship.

The results revealed the existence of a twin deficit problem through the causal relationship between the current account and the budget deficit. The research also concluded that the twin deficit exacerbates the inflation problem by raising its rates. Proposals were put forward that align with the research findings.

Keywords: Twin Deficit, Inflation, Budget Deficit, Current Account Deficit, Algeria, ARDL Model.

المقدمة

يُعد العجز التوأمي والتضخم من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، لما يترتب عليهما من آثار مباشرة في الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي، وقد ازداد الاهتمام بهاذين المتغيرين خلال العقود الأخيرة نتيجة اتساع الاختلالات الاقتصادية الكلية، ولاسيما في الدول التي تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي وارتفاع الاعتماد على الموارد الطبيعية أو التمويل الخارجي، إذ يؤدي تزامن عجز الموازنة العامة مع عجز الحساب الجاري إلى زيادة الضغوط الاقتصادية وإضعاف القدرة على تحقيق النمو المستدام، ويشير مفهوم العجز التوأمي إلى التزامن بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وهو ما حظي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية بسبب انعكاساته على معدلات التضخم، وسعر الصرف، والاستثمار، ومستويات التشغيل، فضلاً عن تأثيره في الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتفسر العديد من النظريات الاقتصادية هذه العلاقة، إذ ترى المدرسة الكينزية أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي واتساع الواردات ومن ثم ارتفاع عجز الحساب الجاري، بينما ترى فرضية التكافؤ الريكاردي أن هذه العلاقة ليست بالضرورة حتمية وتعتمد على سلوك الادخار والاستثمار.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على قطاع النفط والغاز الذي يمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والصادرات، وقد أدى هذا الاعتماد إلى جعل الأداء المالي والخارجي أكثر تأثرًا بالتقلبات المستمرة في أسعار الطاقة العالمية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أوضاع الموازنة العامة والحساب الجاري ومستويات التضخم خلال مدة الدراسة، كما أن استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، إلى جانب محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ويزيد الحاجة إلى تبني سياسات اقتصادية تستهدف تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم مع التركيز على حالة الجزائر، من خلال بيان الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرين، وتحليل التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، فضلاً عن توظيف الأساليب القياسية المناسبة لقياس أثر العجز التوأمي في التضخم خلال المدة (1995-2023)، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الاول :منهجية الدراسة

1-1 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن العجز التوأمي والتضخم يمثلان من أهم الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصادات النامية، كما يساهم البحث في توضيح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والتضخم، مع التركيز على الاقتصاد الجزائري، بما يوفر أساسًا علميًا يساعد صناع القرار في تبني سياسات مالية ونقدية أكثر كفاءة، فضلًا عن الاستفادة من التجارب الاقتصادية في معالجة الاختلالات المالية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في استمرار العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري في العديد من الاقتصادات النامية، وما يصاحبه من ارتفاع معدلات التضخم واختلالات اقتصادية تؤثر في الاستقرار الاقتصادي، وتبرز هذه المشكلة بصورة أوضح في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل أوضاعه المالية والخارجية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، وهو ما ينعكس على معدلات التضخم وسعر الصرف ومستويات النشاط الاقتصادي، وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الجزائر، وبيان مدى تأثير عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الضغوط التضخمية، ومدى توافق النتائج مع فرضية العجز التوأمي.

1-3 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن هناك علاقة تأثير معنوية بين العجز التوأمي المتمثل في عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وبين معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، إذ يؤدي اتساع العجزين إلى زيادة الضغوط التضخمية من خلال تأثيرهما في الطلب الكلي وسعر الصرف والتمويل النقدي للعجز.

1-4 أهداف البحث

1. توضيح الإطار النظري لمفهوم العجز التوأمي والتضخم والعلاقة بينهما .
2. بيان أسباب العجز التوأمي والتضخم ومحدداتهما الاقتصادية .
3. تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والتضخم .
4. دراسة واقع الاقتصاد الجزائري في ضوء تطورات العجز التوأمي والتضخم .
5. قياس أثر العجز التوأمي في معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج .(ARDL)
6. الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

1-5 أسلوب الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الوصفي والقياسي، إذ استخدم الأسلوب الوصفي في تحليل الجوانب النظرية للعجز التوأمي والتضخم، بينما استخدم الأسلوب القياسي في اختبار العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج(ARDL) ، بما يسمح بتفسير أثر العجز التوأمي في التضخم في الجزائر.

1-6 الحدود الزمانية

غطت الدراسة المدة الممتدة من (1995-2023)، وهي المدة التي شهدت تغيرات كبيرة في أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

1-7 الحدود المكانية

ركز البحث على الاقتصاد الجزائري بوصفه أحد الاقتصادات النامية المعتمدة على قطاع المحروقات، لما يتميز به من خصوصية في العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم وتأثره المستمر بالتقلبات الاقتصادية الخارجية.

1-8 منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالعجز التوأمي والتضخم وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة، كما اعتمد على المنهج القياسي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، اعتمادًا على بيانات رسمية للفترة (1995-2023)، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تفسر العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

1-9 الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

ناولت دراسة الياسري وآخرون (2022) تحليل ظاهرة العجز التوأمي في الاقتصاد العراقي واختبار العلاقة بين عجز الموازنة العامة والعجز الخارجي باستخدام الأساليب القياسية، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين العجزين، مع تأثرها بالطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، أما دراسة الطائي وآخرون (2022) فقد بحثت دور سياسة التقشف في معالجة العجز التوأمي، وأكدت أن إجراءات التقشف وحدها غير كافية ما لم تُدعَّم بإصلاحات هيكلية وتنويع مصادر الإيرادات، في حين هدفت دراسة كليب وآخرون (2025) إلى قياس أثر الإنفاق العام في التضخم باستخدام نموذج انحدار العتبة، وتوصلت إلى وجود تأثير موجب للإنفاق العام في التضخم، مع اختلاف حجم هذا التأثير تبعًا لمستويات التضخم السائدة .

وعلى المستوى العربي، هدفت دراسة عياضي ويعلاوي (2024) إلى اختبار فرضية العجز التوأمي في الاقتصاد الجزائري، وأثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتأثير موجب للعجز المالي في العجز الخارجي، كما تناولت دراسة البكل (2022) العلاقة بين العجز التوأمي في الاقتصاد المصري، وأظهرت أن ارتفاع العجزين يزيد الضغوط التضخمية، مع وجود دور مهم لسعر الصرف في انتقال هذه الآثار، أما دراسة محمد عبد القادر وآخرون (2021) فقد أوضحت وجود علاقة موجبة بين العجز المالي والتضخم في الاقتصادات العربية، ولاسيما في الدول التي تعاني من عجز خارجي مرتفع .

أما الدراسات الأجنبية، فقد بحثت دراسة Furneriو Zdzienicka (2018)فرضية العجز التوأمي في الاقتصادات النامية، وأكدت وجود علاقة إيجابية بين تحسن رصيد الموازنة وتحسن الحساب الجاري، كما أوضحت دراسة Bedarkarوآخرون (2016) أن التضخم يمثل قناة انتقال رئيسة بين العجز المالي والعجز الخارجي في الاقتصاد الهندي، في حين بينت دراسة Brixovaوآخرون (2025) أن قوة العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تزداد مع ارتفاع معدلات التضخم، وأن التضخم يؤدي دورًا محوريًا في تفسير ظاهرة العجز التوأمي .

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها أكدت وجود ارتباط وثيق بين العجز المالي والعجز الخارجي، مع اختلاف قوة هذه العلاقة باختلاف طبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المتبعة، كما أبرزت أهمية التضخم بوصفه متغيرًا مؤثرًا في تفسير هذه العلاقة، وتتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج ARDL، بما يسهم في تقديم دليل تطبيقي حديث يدعم الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعجز التوأمي والتضخم

2-1 مفهوم العجز التوامي

يُعد العجز التوأمي من المفاهيم الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية، ويقصد به التزامن بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري خلال الفترة نفسها، بما يعكس وجود اختلالين داخلي وخارجي في الاقتصاد، وينشأ هذا العجز نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات العامة، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار الوطني وارتفاع الطلب المحلي، وبالتالي زيادة الواردات واتساع عجز الحساب الجاري، وتبرز أهمية هذا المفهوم في الاقتصادات النامية التي تعتمد بصورة كبيرة على الموارد الطبيعية أو التمويل الخارجي، ومن بينها الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط أداؤه الاقتصادي بعائدات النفط والغاز. (Blanchard, 2021, 482)

2-1-2 أسباب حدوث العجز التوأمي

1-انخفاض الادخار الوطني

يعد انخفاض الادخار الوطني أحد أهم العوامل المؤدية إلى العجز التوأمي، إذ يؤدي انخفاض الادخار الحكومي الناتج عن عجز الموازنة إلى تقليص الموارد المحلية المتاحة للاستثمار، مما يدفع الدولة إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس في اتساع عجز الحساب الجاري. وتزداد هذه المشكلة في الاقتصادات التي تعتمد على مورد رئيس واحد، كما هو الحال في الجزائر التي يتأثر فيها الادخار الحكومي بتقلبات أسعار النفط . (Mankiw, 2021, 558–560)

2-السياسة المالية التوسعية

تؤدي السياسة المالية التوسعية، والمتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب دون وجود زيادة مقابلة في الإيرادات، إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الواردات واتساع عجز الحساب الجاري بالتزامن مع عجز الموازنة العامة. وتزداد هذه الآثار في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها المحلية.(Krugman, Obstfeld & Melitz, 2022,435–438)

3-السياسة النقدية وسعر الصرف

يسهم التوسع في التمويل النقدي لعجز الموازنة في زيادة عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم، كما يؤثر في سعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، وهو ما ينعكس على الحساب الجاري، ويؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يزيد من الضغوط التضخمية ويؤثر في التوازن الخارجي.(Mishkin, 2022, pp. 590–597)

4-الصدمات الخارجية

تُعد الصدمات الخارجية، ولاسيما تقلبات أسعار النفط والغاز، من أبرز أسباب العجز التوأمي في الاقتصادات الريعية، إذ يؤدي انخفاض أسعار الطاقة إلى تراجع الإيرادات العامة والصادرات في الوقت نفسه، مما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة والحساب الجاري ويعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تأثرًا بهذه الصدمات بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط الخام.(World Bank, 2024)

7. 2-1-3 طرق معالجة العجز التوأمي

يمكن الحد من العجز التوأمي من خلال تطبيق سياسات مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة النظام الضريبي، إضافة إلى توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، كما تسهم السياسات النقدية الرامية إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف، وتشجيع الصادرات وتنويع القاعدة الاقتصادية، في تقليل الاختلالات المالية والخارجية، ولاسيما في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل الجزائر. (IMF, 2024)

2-2 التضخم

8. 2-2-1 مفهوم التضخم

يمثل التضخم ارتفاعًا مستمرًا في المستوى العام للأسعار، يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويعد من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، لما له من تأثير في مستويات الدخل الحقيقي والاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي. (Mankiw, 2021, 641–646)

2-2-2 أسباب حدوث التضخم

يرجع التضخم إلى عدة عوامل، من أهمها زيادة الطلب الكلي، والتوسع في عرض النقود، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض قيمة العملة المحلية، فضلًا عن التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، وفي الجزائر ارتبط التضخم أيضًا بارتفاع تكاليف الاستيراد وتقلبات أسعار الغذاء والطاقة عالميًا . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024، ص52–60)

2-2-3 طرق معالجة التضخم

تعتمد معالجة التضخم على استخدام أدوات السياسة النقدية للحد من نمو السيولة، إلى جانب ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة، كما يسهم دعم الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الاستثمار في زيادة العرض الكلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يساعد على تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. (Blanchard, 2021, 177–191)

2-3 آلية العلاقة بين العجز التوأمي والتضخم

ترتبط ظاهرة العجز التوأمي بالتضخم من خلال عدة قنوات اقتصادية، إذ يؤدي عجز الموازنة العامة إلى زيادة الطلب الكلي، بينما يسهم عجز الحساب الجاري في انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع تكلفة الواردات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية. وفي الاقتصاد الجزائري تتعزز هذه العلاقة نتيجة الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز وتأثر الإيرادات العامة والخارجية بتقلبات أسعار الطاقة العالمية. (Krugman, Obstfeld & Melitz, 2022, 432–440)

المبحث الثالث: واقع العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري

3-1 تطور معدلات التضخم في الجزائر

شهدت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبًا خلال المدة (1995–2023)، إذ سجلت مستويات مرتفعة في منتصف التسعينيات نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي، ثم اتجهت إلى الانخفاض والاستقرار خلال سنوات الطفرة النفطية بفضل تحسن الإيرادات العامة وسياسة دعم أسعار السلع الأساسية، إلا أن معدلات التضخم عادت إلى الارتفاع خلال السنوات الأخيرة متأثرة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا، إضافة إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري وارتفاع تكاليف الاستيراد، وهو ما انعكس على المستوى العام للأسعار. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024، 52–60)

3-2 تطور عجز الموازنة العامة

ارتبطت أوضاع الموازنة العامة في الجزائر ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط، إذ حققت فوائض مالية خلال سنوات ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، بينما تحولت إلى عجز بعد عام (2014) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مع استمرار مستويات الإنفاق الحكومي، وقد تحسن وضع الموازنة نسبيًا خلال عامي (2022 -2023) نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، إلا أن استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الخارجية. (World Bank, 2024, Algeria Economic Update, pp. 8–11)

3-3 تطور عجز الحساب الجاري

تأثر الحساب الجاري في الجزائر بصورة مباشرة بعائدات صادرات النفط والغاز، إذ سجل فوائض خلال سنوات الطفرة النفطية، نتيجة ارتفاع الإيرادات التصديرية وتحسن الاحتياطيات الأجنبية، إلا أن انهيار أسعار النفط بعد عام (2014) أدى إلى تحول الحساب الجاري نحو العجز بسبب انخفاض الإيرادات الخارجية مع استمرار ارتفاع الواردات، وبعد عام (2021)عاد الحساب الجاري إلى تسجيل فوائض مدعومة بارتفاع أسعار الغاز والنفط، إلا أن هذا التحسن بقي مرتبطًا بتقلبات أسواق الطاقة العالمية، مما يعكس استمرار هشاشة القطاع الخارجي. (World Bank, 2024, Algeria Economic Update, 8–11 IMF, 2024, 12–15)

3-4 نمو الناتج المحلي الإجمالي

حقق الاقتصاد الجزائري معدلات نمو معتدلة خلال أغلب سنوات الدراسة، مدعومة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار العام، إلا أن النمو شهد تباطؤًا خلال فترات انخفاض أسعار النفط والأزمات العالمية، ولاسيما الأزمة المالية العالمية عام 2009 وجائحة كورونا عام 2020، قبل أن يستعيد الاقتصاد جزءًا من نشاطه خلال السنوات الأخيرة مع تحسن أسعار الطاقة ورغم ذلك ما يزال النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات الأمر الذي يحد من استدامته. (African Development Bank, 2024, 102-110)

3-5 تطور المعروض النقدي

ارتفع المعروض النقدي في الجزائر بصورة تدريجية خلال مدة الدراسة نتيجة توسع الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات النفطية، إلى جانب ارتفاع الودائع المصرفية خلال سنوات الطفرة النفطية، كما ساهمت السياسات المالية التوسعية في زيادة السيولة داخل الاقتصاد، في حين شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا نسبيًا في المعروض النقدي نتيجة الإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة عقب جائحة كورونا، مع استمرار مستويات السيولة عند معدلات مرتفعة نسبيًا. (African Development Bank, 2024, 102–110)

3-6 تطور سعر الصرف الرسمي

شهد سعر صرف الدينار الجزائري تراجعًا تدريجيًا أمام الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية والضغوط التضخمية واعتماد الاقتصاد على الواردات، وقد ساعدت الطفرة النفطية خلال المدة (2000–2014) على الحد من تراجع سعر الصرف بفضل تحسن الاحتياطيات الأجنبية، إلا أن انخفاض أسعار النفط بعد عام (2014) أدى إلى تسارع انخفاض قيمة الدينار، رغم استمرار تدخل السلطات النقدية للمحافظة على قدر من الاستقرار النقدي. (World Bank, 2024, Algeria Economic Update, 8–11)

المبحث الرابع: التحليل القياسي للعلاقة بين العجز التوأمي والتضخم في الجزائر

4-1 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية(ADF)

بدأ التحليل القياسي باختبار استقراريه متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي– فولر الموسع(ADF) ، وذلك للتحقق من خلو السلاسل الزمنية من مشكلة جذر الوحدة قبل تقدير النموذج، وأظهرت النتائج أن معظم المتغيرات لم تكن ساكنة عند المستوى، إذ كانت القيم الاحتمالية أعلى من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى وجود جذر وحدة، إلا أن المتغيرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، حيث انخفضت القيم الاحتمالية إلى مستويات معنوية مقبولة، الأمر الذي يدل على أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى(1)I ، وهو ما يسمح باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وكما موضح بالجدول (1) .

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج في الجزائر

Unit Root Test Table by: Augmented Dickey-Fuller							
At Level							
Variables		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statist.	-6.9294	-1.9946	-1.7460	-4.0819	-1.9830	0.1219
	Prob.	36 0.73	0.2873	0.3982	345 0.9	0.2917	0.9618
	Signific.	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statist.	-6.4774	-1.9208	-2.0732	-3.2546	-2.2068	-3.4973
	Prob.	46 0.14	0.6172	0.5368	978 0.0	0.4657	0.0645
	Significant	n0	n0	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statist.	-4.9727	-1.6144	-1.6713	-1.1632	0.8853	2.8979
	Prob.	16 0.67	991 0.1	8881 0.	0.2170	0.8944	0.9984
	Signific.	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference							
Variables		**d(Y)**	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**	**d(X4)**	**d(X5)**
With Constant	**t-Statist.**	**-3.8268**	**-6.6851**	**-4.6377**	**-8.5019**	**-3.7863**	**-3.7704**
	Prob.	**0.0082**	**0.0000**	**0.0010**	**0.0000**	**0.0090**	**0.0085**
	Signific.	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	**t-Statist.**	**-3.8927**	**-6.6469**	**-4.5525**	**-8.3628**	**-4.2226**	**-3.7762**
	Prob.	**0.0286**	**0.0000**	**0.0062**	**0.0000**	**0.0144**	**0.0340**
	Significant	**	***	***	***	**	**
Without Constant & Trend	**t-Statist.**	**-3.9133**	**-6.8123**	**-4.7371**	**-8.6703**	**-5.4282**	**-3.2690**
	Prob.	**0.0004**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0021**
	Signific.	***	***	***	***	***	***
– **(***، **، *) تشير إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.** – **(No) تشير إلى عدم المعنوية.**							

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

4-2 تحديد فترة الإبطاء المثلى

بعد التأكد من استقراريه المتغيرات، جرى تحديد فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار أكايك(AIC) ، لما يتمتع به من قدرة على اختيار النموذج الذي يحقق أفضل ملاءمة للبيانات، وأظهرت النتائج أن النموذج الأمثل هو ARDL (1,0,1,0,0,0)، إذ حقق أقل قيمة لمعيار أكايك مقارنة ببقية النماذج، مما يجعله الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وكما موضح بالشكل (1) .

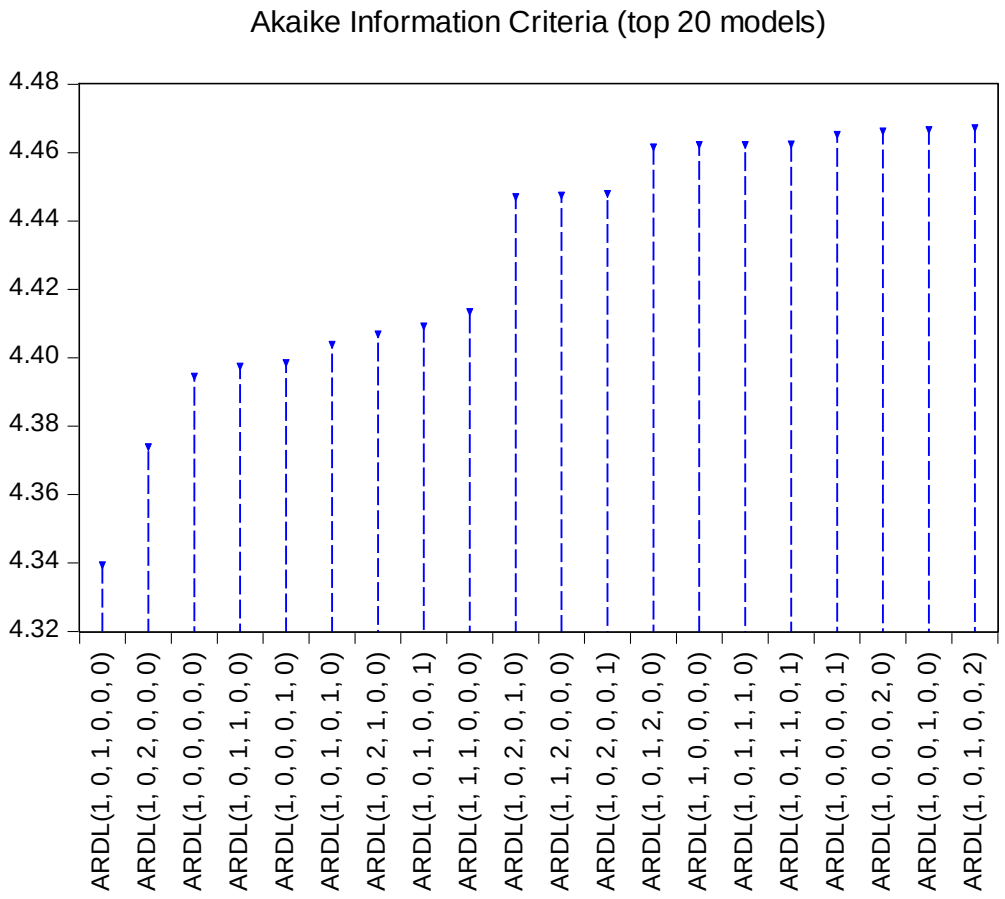

الشكل (1): نتائج مُدت الإبطاء وفق طريقة معيار أكايك (AIC) للأنموذج في الجزائر

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

4-3 اختبار التكامل المشترك(Bounds Test)

أُجري اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأظهرت النتائج أن قيمة إحصائية (F)المحسوبة بلغت 11.3683، وهي أعلى من القيم الحرجة للحدين الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية (5%)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم والعجز التوأمي والمتغيرات الأخرى، وهو ما يبرر استخدام نموذج ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات وكما موضح بالجدول (2).

الجدول (2): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأُنموذج في الجزائر

Bounds test Approach				
Test Statist.	**Value**	**Signific.**	**I(0)**	**I(1)**
F- Statist.	3683.11	%10	**3.23**	583.
K	**5**	**%5**	3.77	983.
		2.5%	2.99	**4.10**
		1%	3.85	474.

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

4-4 اختبار العلاقات السببية لكرانجر Granger Causality Teat

يتَّضح من الجدول (6) أدناه نتائج اختبار العلاقة السببية لكرانجر بين متغيرات الأُنموذج في الجزائر للمدة (1995-2023)، وتُظهر نتائج اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغير التابع (Y) وكل من المتغيرين (X1) و(X2)، مما يدل على وجود تأثير متبادل بينهما، كما أظهرت النتائج وجود علاقات سببية ثنائية الاتجاه بين (X1) و(X2)، وبين (X1) و(X5)، وكذلك بين (X2) و(X5)، في حين ظهرت علاقة سببية أحادية الاتجاه من (X3) إلى (X1) أما بقية المتغيرات فلم تُظهر علاقات سببية معنوية عند مستوى معنوية (5%)، مما يشير إلى محدودية تأثيرها خلال مدة الدراسة كما يأتي:

الجدول (3): اختبار العلاقة السببية لكرانجر بين متغيرات الأُنموذج في الجزائر

Granger Causality Tests			
Sample: 1995 2023			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
X1 does not Granger Cause Y	**27**	**4.10864**	**0.0014**
Y does not Granger Cause X1		**3.05959**	**0.0423**
X2 does not Granger Cause Y	**27**	**4.56903**	**0.0142**
Y does not Granger Cause X2		**2.96240**	**0.0397**
X3 does not Granger Cause Y	**27**	**1.46956**	**0.2517**
Y does not Granger Cause X3		**0.16419**	**0.8496**

X4 does not Granger Cause Y	27	3.13917	0.0632
Y does not Granger Cause X4		1.36169	0.2770
X5 does not Granger Cause Y	27	2.24812	0.1293
Y does not Granger Cause X5		0.17878	0.8375
X2 does not Granger Cause X1	27	4.43022	0.0242
X1 does not Granger Cause X2		4.17061	0.0288
X3 does not Granger Cause X1	27	4.31045	0.0363
X1 does not Granger Cause X3		0.04096	0.9599
X4 does not Granger Cause X1	27	0.30364	0.7412
X1 does not Granger Cause X4		0.07263	0.9302
X5 does not Granger Cause X1	27	5.68889	0.0078
X1 does not Granger Cause X5		4.96049	0.0382
X3 does not Granger Cause X2	27	0.01714	0.9830
X2 does not Granger Cause X3		0.71762	0.4990
X4 does not Granger Cause X2	27	0.10358	0.9020
X2 does not Granger Cause X4		0.15983	0.8533
X5 does not Granger Cause X2	27	6.22437	0.0208
X2 does not Granger Cause X5		4.75386	0.0192
X4 does not Granger Cause X3	27	2.77071	0.0845
X3 does not Granger Cause X4		0.86886	0.4333
X5 does not Granger Cause X3	27	0.52992	0.5960
X3 does not Granger Cause X5		1.77458	0.1930
X5 does not Granger Cause X4	27	0.59594	0.5597
X4 does not Granger Cause X5		1.30629	0.2910

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على حزمة برمجية Eviews 12.

4-5 نتائج تقدير نموذج (ARDL) في الأجل الطويل والقصير

أظهرت نتائج تقدير نموذج (ARDL) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التفسيرية ومعدل التضخم في الأجل الطويل، إذ كانت معاملات المتغيرات معنوية عند مستويات مختلفة، بما يدل على أن التغيرات في متغيرات العجز التوأمي تؤثر في معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل، كما بينت نتائج الأجل القصير وجود تأثيرات معنوية لبعض المتغيرات، مما يعكس استمرار انتقال أثر التغيرات الاقتصادية إلى معدل التضخم خلال الأجل القصير أيضًا، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو **0.763**، وهو ما يعني أن النموذج يفسر حوالي **76%** من التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم، في حين كانت قيمة إحصائية (F) معنوية، الأمر الذي يؤكد جودة النموذج وصلاحيته في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وكما موضح بالجدول (3) .

الجدول (4): نتائج تقدير أُنموذج (ARDL) لمتغيرات الأُنموذج في الجزائر

Method: ARDL (1, 0, 1, 0, 0, 0)				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model Selection Method: AIC			**Included observation: 27**	
Variables	**Coeffici.**	**Std. Error**	**t- Statist.**	**Prob.**
Long Run Coefficients				
X1	**0.129133**	**0.152958**	**-5.844238**	**0.0085**
X2	**0.150975**	**0.138057**	**-6.093567**	**0.0071**
X3	**0.726546**	**0.582985**	**-4.246251**	**0.0271**
X4	**0.015361**	**0.200402**	**-4.076651**	**0.0397**
X5	**0.140812**	**0.099095**	**-5.420983**	**0.0107**
Short Run Coefficients				
C	**-5.685813**	**0.678447**	**-8.380629**	**0.0000**
D(X1)	**0.057723**	**0.069380**	**-3.831990**	**0.0152**
D(X3)	**0.324772**	**0.241358**	**-3.345601**	**0.0135**
D(X4)	**0.006866**	**0.088914**	**-7.077226**	**0.0092**
D(X5)	**0.062944**	**0.045193**	**-7.392800**	**0.0090**
ECM *	**-0.647008**	**0.050420**	**-8.865691**	**0.00000**
R^2	**0.763250**	**Adjusted R^2**		**0.744310**

F- Statist.	**40.29832**	**Prob. (F- Statist.)**	**0.000000**

- **(***، **، *) تشير إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.**
- **(No) تشير إلى عدم المعنوية.**
- **(*) تشير إلى معامل تصحيح الخطأ (ECM).**

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

4-6 معلمة تصحيح الخطأ(ECM)

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، إذ بلغت قيمته (0.647-)، وهو ما يعكس وجود سرعة مناسبة لعودة النموذج إلى حالة التوازن طويل الأجل عند حدوث أي اختلال في الأجل القصير، وتشير هذه النتيجة إلى أن ما يقارب 64.7%من الانحراف عن التوازن يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، بما يؤكد وجود آلية تصحيح فعالة تعيد العلاقة بين المتغيرات إلى مسارها التوازني

وأيضا موضح ذلك في الجدول (3).

4-7 اختبارات تشخيص النموذج

اعتمدت الدراسة مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صلاحية النموذج القياسي، وشملت اختبار الارتباط الذاتي، واختبار تجانس التباين، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، إضافة إلى اختباري الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و .(CUSUMSQ)وأظهرت النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلات قياسية مؤثرة، كما أثبتت اختبارات الاستقرار بقاء القيم داخل الحدود الحرجة، وهو ما يدل على استقرار معاملات النموذج وصلاحيته في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال مدة البحث .

1. اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية

يتَّضح من الشكل (2) أدناه، أن القيمة الإحصائيَّة للاختبار قد بلغت (0.166) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأُنموذج المقدر في الجزائر بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (1.932).

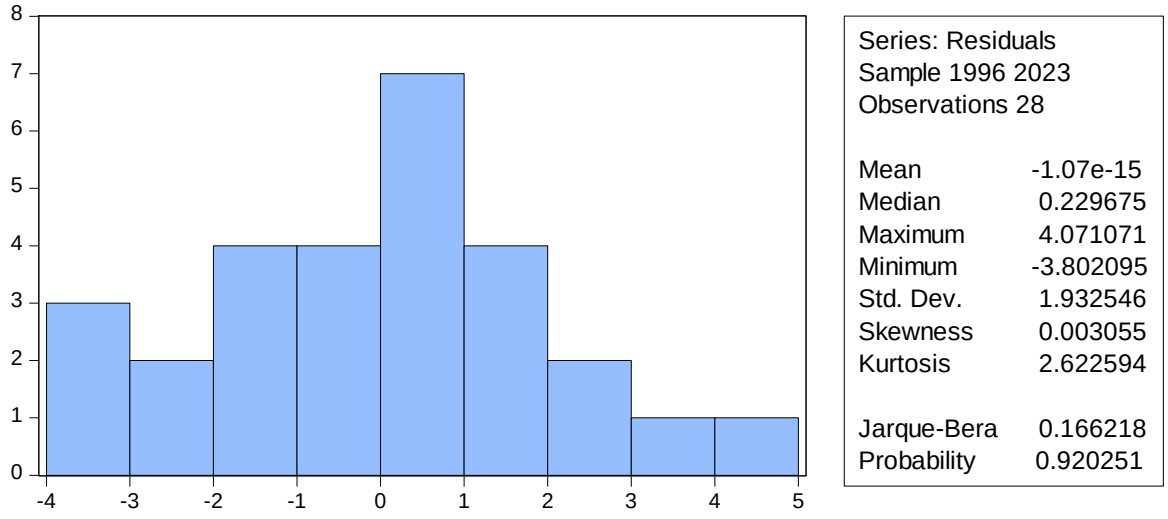

الشكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأنموذج في الجزائر

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يتَّضح من الجدول (4) أدناه، أن القيمة الإحصائيَّة للاختبار قد بلغت (3.823868) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تنص على أنَّ الأُنموذج المقدر في كوريا الجنوبية خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (5): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج في الجزائر

Serial Correlation LM Test by: **Breusch and Godfrey**			
F- Statist.	**3.823868**	**Prob. F (1,9)**	**(0.0654)No**
Obs.*R- Squared	**4.691067**	**Prob. Chi- Square (2)**	**0.2303**
– **(No) تشير إلى عدم المعنوية.**			

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

3. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

يتَّضح من الجدول (5) أدناه، أن القيمة الإحصائيَّة للاختبار قد بلغت (0.610407) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تنص على أنَّ الأُنموذج المقدر في كوريا الجنوبية يتمتع بثبات التباين.

الجدول (6) : اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج في الجزائر

Heteroskedasticity Test by: **Breusch-Pagan-Godfrey**			
F- Statist.	**0.610407**	**Prob. F (7,20)**	**(0.7408)No**
Obs.*R- Squared	**4.928956**	**Prob. Chi- Square (2)**	**0.6686**
– **(No) تشير إلى عدم المعنوية.**			

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

ثانياً: اختبار استقراريه الأُنموذج المقدر:

يتَّضح من الشكل (3) أدناه، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، قد وقع داخل الحدود الحرجة ولكلا الحدين (الأعلى والأدنى) وهذا ما يشير إلى استقرار المعلمات خلال مدة الدراسة. وبناءً على ذلك سوف نستدل على أَنَّ هناك استقراراً وانسجاماً في الأُنموذج المقدر في الجزائر بين نتائجه في كلا الآجلين الطويل والقصير.

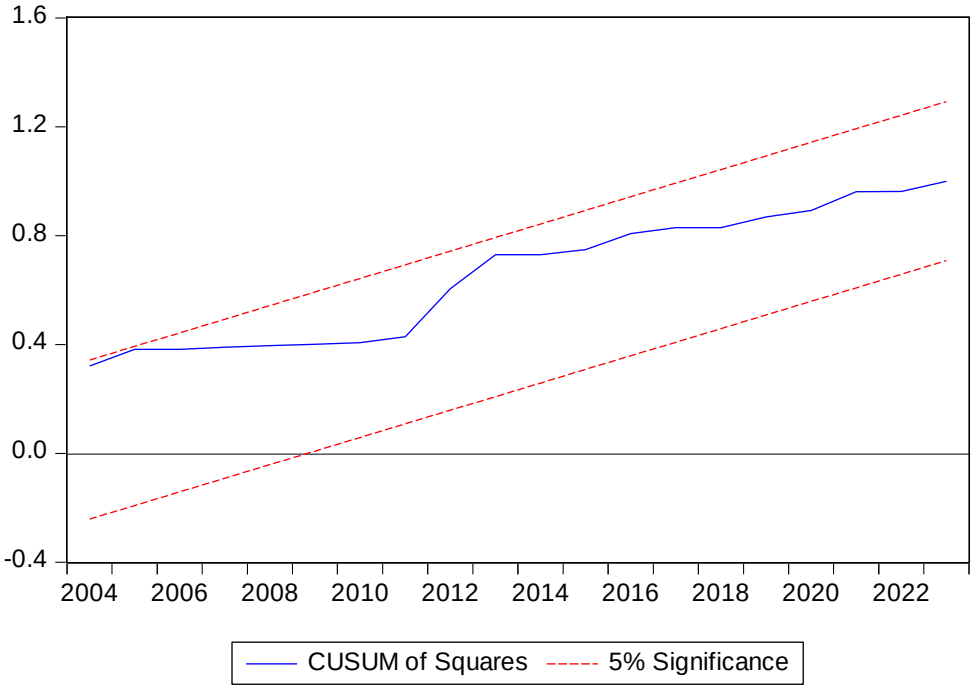

الشكل (3): اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) للأنموذج المقدر في الجزائر

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. بين البحث وجود علاقة ارتباط بين العجز التوأمي والتضخم في الاقتصاد الجزائري، إذ تؤثر الاختلالات المالية والخارجية في استقرار المستوى العام للأسعار خلال مدة الدراسة .
2. أظهر البحث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع البترول، مما يجعل الموازنة العامة والحساب الجاري عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي .
3. أثبتت نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي أتاح استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في التحليل القياسي .
4. أوضحت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجز التوأمي والتضخم في الجزائر .
5. كشفت نتائج نموذج (ARDL) عن وجود تأثير معنوي لبعض متغيرات العجز التوأمي في معدل التضخم، سواء في الأجل القصير أو الطويل، مع اختلاف قوة التأثير بين المتغيرات .
6. بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن النموذج يمتلك قدرة على العودة إلى حالة التوازن بعد حدوث الصدمات الاقتصادية، وهو ما يعكس استقرار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .
7. أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج القياسي من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، فضلاً عن تمتع النموذج بدرجة جيدة من الاستقرار الهيكلي، مما يعزز موثوقية النتائج .
8. أوضحت الدراسة أن استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية يمثل أحد أهم التحديات أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويزيد من احتمالية تعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات مالية وخارجية متكررة .

المقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتعظيم اسهامها في الناتج المحلي، بما يسهم في تقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام .
2. تبني سياسة مالية أكثر كفاءة تقوم على ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، بما يحد من اتساع عجز الموازنة العامة .
3. تعزيز دور السياسة النقدية في المحافظة على استقرار الأسعار، مع الاستمرار في مراقبة معدلات التضخم والسيولة النقدية .
4. دعم القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، بما ينعكس إيجابًا على الحساب الجاري .
5. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
6. تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يحقق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار .
7. تطوير آليات إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، من خلال إنشاء احتياطيات مالية وتعزيز برامج التنويع الاقتصادي .
8. الاستمرار في إجراء الدراسات القياسية التي تتناول العلاقة بين العجز التوأمي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، بما يساعد متخذي القرار على رسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

المصادر العربية

البكل، أحمد سعيد كرم. (2020 .(العلاقة التزامنية للعجز التوأمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2000–2020 .(*المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مصر .
الحسن، عبد الله. (2018 .(الاقتصاد الدولي المعاصر .دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن .
عبد الرحمن، علي. (2011 .(ميزان المدفوعات وأسعار الصرف .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .
عبد الرحمن، علي. (2016 .(المالية العامة المعاصرة .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .
عبد القادر، علي. (2012 .(الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق .دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .
عبد الله، عبد الرحمن علي. (2012 .(الاقتصاد الكلي .دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .
قدي، عبد المجيد. (2012أ .(المالية العامة .دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن .
قدي، عبد المجيد. (2012ب .(المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: نظريات وتطبيقات .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
صندوق النقد العربي. (2024 .(تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2024 .أبوظبي: صندوق النقد العربي .
صندوق النقد العربي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2024 .(التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024 .أبوظبي: صندوق النقد العربي .

المصادر الأجنبية

African Development Bank. (2024). *African Economic Outlook 2024*. Abidjan: African Development Bank.
Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Boston, Massachusetts, United States: Pearson Education.
International Monetary Fund. (2024). *Algeria: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria (IMF Country Report No. 24/088).* Washington, D.C.: International Monetary Fund.
Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). *International Economics: Theory and Policy* (11th ed.). Harlow, United Kingdom: Pearson Education.
Mankiw, N. Gregory. (2021). *Macroeconomics*. Worth Publishers, United States.
World Bank. (2020). *Global Economic Prospects: June 2020*. Washington, D.C., United States: World Bank.